دورة «أسرار الكاتب المسرحي» تشهد بدء التدريبات النظرية والعملية

6

للالتحاق ببعثة الطلبة الدارسين للماجستير أو ما يعادلها

أبل يقترح قيام «التعليم العالي» بإلغاء شرط حصول الطالب على المعدل العام

تقدم النائب د. خليل أبل باقتراح بالرغبة بأن تقوم وزارة التعليم العالي بإلغاء شرط حصول الطالب على المعدل العام (2.1) للالتحاق ببعثة الطلبة الدارسين للماجستير أو ما يعادلها.

ونص الاقتراح: نظراً لأهمية العنصر البشري والحاجة للاستفادة من استثمار الشباب كمكون رئيسي للموارد البشرية في بناء الوطن وخلق فرص التحصيل العلمي والأكاديمي المتميز، وإتاحة الفرصة للطلبة الطامحين لدراسة الماجستير أو ما يعادلها في بريطانيا وإيرلندا بعد الحصول على درجة البكالوريوس، فيتطلب ذلك من وزارة التعليم العالي أن تلغي شرط حصول الطالب على المعدل العام (2.1) للالتحاق ببعثة الطلبة الدارسين للماجستير أو ما يعادلها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «حرصاً على تمكين الطلبة الحاصلين على درجة البكالوريوس من استكمال دراساتهم العليا والالتحاق ببعثة الطلبة الدارسين لشهادة الماجستير وما يعادلها في بريطانيا وإيرلندا تقوم وزارة التعليم العالي بإيقاف تطبيق الشرط الخاص بضرورة حصول الطالب على درجة البكالوريوس لمعدل (2.1)، على أن يتم اعتماد إلغاء هذا الشرط من متطلبات البعثة الدراسية بدءاً من سنة 2019، وذلك لوجود عدد من الطلبة الدارسين الذين أنهوا دراسة درجة البكالوريوس أثناء صدور القرار ولم يتسنى لهم العمل نحو رفع المعدل العام».

د. خليل أبل

تقديراً للدور والعطاء الذي قام به

الدلال يقترح إطلاق اسم يعقوب الشراح على إحدى مدارس الكويت

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً بالرغبة بتسمية إحدى مدارس الكويت باسم المرحوم د. يعقوب أحمد حسن الشراح وإعداد مادة علمية وثقافية توضح عطاءات المتميزين والمبدعين من أهل الكويت.

وقال الدلال في مقترحه: «ساهم أبناء الكويت عبر عقود من الزمن في بنائها ودعمها والنهوض بها، وكان لرجال التعليم والتربية دور كبير جداً في عملية البناء والنهوض والتقدم، ومن أبرز هؤلاء الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– والذي بعد من أبرز رجال العلم والتعليم والتربية في دولة الكويت والذي انتقل إلى رحمة الله أخيراً بعد مسيرة من العطاء الكبير في ميدان التعليم والتربية.

لقد كان الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– من رجال العلم والتعليم والتربية عبر الدراسة والتدريس والممارسة العلمية ولقد ارتقى تعليمياً إلى أن نال شهادة الدكتوراة في التربية والبيئة، كما ارتقى مهنياً ووظيفياً في الشؤون التربوية والتعليمية والإدارية بوزارة التربية حتى وصل إلى تبوؤ منصب وكيل مساعد لشؤون المناهج بوزارة التربية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما أن الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– مساهمات كبرى ومتقدمة في التأليف والكتابة المتخصصة في ميادين العلم التربوي في مجال تخصصه وبالأخص مجالات (العلم والبيئة والتنمية والعلوم الصحية .. إلخ) وصل إلى عدد 32 مؤلفا نشرت عبر مؤسسات الدولة أو من خلال عدد من الجهات الفكرية أو الثقافية أو المعرفية المتخصصة، كما كان للدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– نشاطه المميز في مجالات الأنشطة من خلال الاشتراك في عدد من جمعيات النفع العام داخل وخارج الكويت واللجان والجهات المختصة في مجالات العلم والبيئة والعلوم الصحية والتنمية.

لقد كان الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– من أهل العطاء للكويت وأهلها»، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1– تقديراً للدور والعطاء الذى قام به الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– تربوياً وتعليمياً وتنموياً وإدارياً للنهوض بالكويت وأهلها في المجال العلمي والتربوي والعلمي والتنموي فإنه يقترح تسمية إحدى مدارس الكويت باسم الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله–.

2– من الأهمية قيام وزارة التربية والتعليم العالي بإعداد مادة علمية وثقافية يذكر فيها عطاءات أهل الكويت رجالاً ونساء في ميادين العطاء المختلفة ممن تميزوا وأبدعوا وساهموا مساهمات كبيرة في بناء الكويت أو ضحوا من أجلها ويقترح أن يضم اسم الدكتور يعقوب أحمد حسن الشراح –رحمه الله– من ضمن هؤلاء الأسماء البارزة جزاهم الله عن أهل الكويت كل خير.

محمد الدلال

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 17 أبريل 2018

مجلس الأمة يناقش موضوع المجلس الأولمبي الآسيوي وإحالته للنيابة العامة

الموافقة على المداولة الأولى لتعديل قانون (التأمينات الاجتماعية) والسماح بالتقاعد المبكر

– أقر مجلس الأمة في جلسته التي عقدت في 17 أبريل 2018 قانون مكافأة نهاية الخدمة لموظفي القطاع النفطي وقانون السجل التجاري وإحالتهما على الحكومة.

ووافق المجلس على قانون التقاعد المبكر في مداولته الأولى من دون مناقشة وتأجيل المداولة الثانية أسبوعين.

وناقش المجلس موضوع المجلس الأولمبي الآسيوي في حين لم تصدر أي توصيات في هذا الشأن.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النواب حمد الهرشاني ود.جمعان الحربش ومحمد هايف.

قاعة عبدالله السالم

الرسائل الواردة

وافق مجلس الأمة على إحالة الاقتراحات بشأن إحلال الكويتيين وحل أزمة التوظيف إلى لجنة الإحلال وأزمة التوظيف للاختصاص، وتحديد اسبوعين للجهات الحكومية لإرسال المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الاحلال وشؤون التوظيف بالطلب من الحكومة، إمداد اللجنة البرلمانية بالبيانات المطلوبة خلال أسبوعين حتى يتسنى للجنة اعداد تقريرها وتقديمه للمجلس قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

ورفض المجلس رسالة من مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص عملا بالمادة (58 من اللائحة الداخلية).

وخلال مناقشة الرسائل أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حرص وزارته على تزويد لجان مجلس الأمة بالبيانات والمعلومات التي تطلبها بشكل دقيق وموثق.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الحكومة تسخر إمكاناتها لقضية الإحلال التي تعد من ضمن أولوياتها.

بدورهم طالب نواب بإقرار قانون التقاعد المبكر لتأمين وظائف وعدم تعيين غير الكويتي في اجهزة الدولة حتى تحل مشكلة البطالة.

واعتبروا أن مجلس الأمة مطالب بالتعاون مع الحكومة لخفض سن التقاعد، مؤكدين أن الأسر الكويتية تعاني من تفشي ظاهرة البطالة وافتقار الحكومة لرؤية وخطة للإحلال الوظيفي.

وأشاروا إلى وجود أكثر من 20 ألف خريج كويتي يحمل معظمهم شهادات رفيعة ولا يجدون فرصا وظيفية، بسبب عدم وجود رؤية حكومية أو أهداف استراتيجية.

ولفتوا إلى أن هناك من 12 إلى 13 ألف كويتي عاطل عن العمل ولا يوجد نظام شرائح يضمن حق المواطن في الحصول على وظيفة.

ولفتوا إلى أن هناك خطة حكومية مدتها 5 سنوات لإحلال الكويتي في الوزارات والهيئات، وأن تلك الخطة اصطدمت بعدم التنسيق، مطالبين بأن تكون الأولوية في التوظيف للأكثر احتياجا.

الأسئلة

ناقش مجلس الأمة عددا من الأسئلة البرلمانية خلال جلسته العادية.

وأكد وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي أن مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقتي صباح الناصر وكبد سيتم استئناف العمل به خلال 18 شهرا.

من جهته قال وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري إن النظام الأساسي للأندية تم نشره اليوم في الجريدة الرسمية وتعمل الوزارة على التوجه لإجراء انتخابات الأندية الرياضية.

وطالب نواب الحكومة بالالتزام بالمدة المقررة للرد على الأسئلة البرلمانية.

وانتقدوا أداء خدمة الطوارئ بالمستشفيات مرجعين السبب إلى غياب أطباء الطوارئ عن العمل لوجود عيادات خاصة لهم أو لتبادل النوم بينهم.

وشددوا على أهمية الاهتمام بالتعليم باعتباره حجر الزاوية في تقدم الأمم وأعربوا عن قلقهم من ضعف مخرجات التعليم.

طلبات رفع الحصانة

رفض المجلس رفع الحصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح مخالفات بلدية.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب د. جمعان الحربش في قضية جنح مباحث.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في قضية جنح بلدية.

تعديل (العمل الأهلي)

وافق المجلس على المداولة الثانية لتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي وشمول المتقاعدين من موظفي القطاع النفطي من عام 2010 حتى عام 2017 بمكافأة نهاية الخدمة كاملة.

وصوت 43 نائباً بالموافقة وامتناع 10 وزراء من أصل 53 من الحضور وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الحكومة تعد مشروع قانون خاصا يخدم القضية لتقدمها في الجلسة المقبلة وطلب تأجيل التصويت للجلسة المقبلة.

السجل التجاري

وافق مجلس الأمة بالإجماع على مشروع قانون السجل التجاري في المداولة الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 53 عضوا من 53 اجمالي الحضور وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

ويتكون مشروع القانون من (23) مادة تهدف إلى إعادة النظر في قانون السجل التجاري وبسط رقابة الدولة على النشاط التجاري والتأكد من مشروعيته وجديته واتساقه مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

تجاوزات (الأولمبية) واتحاد اللجان و(الأولمبي الآسيوي)

ناقش المجلس طلبًا مقدمًا من عدد من النواب في شأن تجاوزات مالية متعلقة باللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وخلال المناقشة قال وزير المالية د. نايف الحجرف إن ملف التجاوزات المالية أحيل إلى النيابة العامة بعد أن تمت مراسلة وزارة الداخلية للتحري حول ما يتعلق بشبهة غسيل الأموال.

وأضاف الحجرف أن الاتفاقية المبرمة مع المجلس الأولمبي تم إلغاؤها ومبناه محل نزاع قانوني وإيراداته تسلم في المحكمة لحين الفصل في القضية.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح إن جهاز أمن الدولة انتهى من التحقيق في شبهات غسيل أموال بناء على طلب وحدة التحريات بوزارة المالية وأن الأمر الآن بيد النيابة العامة.

بدورهم طالب نواب بتحويل المستندات الخاصة بالإيداعات والسحوبات إلى النيابة حتى يقف الجميع على مسافة واحدة أمام القانون.

وانتهى النقاش من دون توصيات وإحالة موضوع التجاوزات إلى النيابة العامة للبت فيه. وكان المجلس قد وافق في جلسته التي عقدت في 3 أبريل 2018 على طلب نيابي بتخصيص ساعة من جلسة اليوم للنظر في تجاوزات مالية متعلقة باللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي. وقدم الطلب كل من النواب رياض العدساني و.د عبدالكريم الكندري وحمدان العازمي وأسامة الشاهين ومبارك الحجرف ويوسف الفضالة وعبدالله الرومي وفيصل الكندري وخالد العتيبي وعلي الدقباسي وأحمد الفضل.

الغانم من مقاعد النواب

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن هناك مؤسسات دولية تسعى لاستخدام الكويت كحاضنة لغسيل الأموال مؤكداً عدم السماح بأن تكون الكويت كذلك.

وقال الغانم، متحدثًا من مقاعد النواب، إن النقاش يجب أن يتركز على كون القضية غسل أموال وليست الإيقاف الرياضي.

وأكد الغانم أن هناك متنفذون في هذه المؤسسات تسببوا في الإيقاف وحاربهم الشرفاء الذين استطاعوا رفع الإيقاف عن كرة القدم وباقي الألعاب إن شاء الله.

(خفض سن التقاعد)

وافق المجلس على المداولة الأولى لتقرير اللجنة المالية بشأن الاقتراحات بقوانين حول تعديل قانون (التأمينات الاجتماعية) والسماح بالتقاعد المبكر وأجل المداولة الثانية بعد أسبوعين لحين الاتفاق على التعديلات.

وجاء التصويت بموافقة 39 من إجمالي وعدم موافقة نائب واحد وامتناع 8 من الحضور البالغ 48. وخلال المناقشة رأى بعض النواب تأجيل المناقشة والتصويت على القانونين لحين الاتفاق على التعديلات حيث أن الحكومة تقدمت بتصور جديد وأيضًا لإتاحة الفرصة للنواب للاطلاع على التقرير.

وأكد نواب آخرون ضرورة المناقشة والتصويت على المداولة الأولى وتأجيل التعديلات للاتفاق عليها في الفترة بين المداولتين.

المجلس أصدر تقارير عن الحصاد البرلماني موثقًا بالأرقام والإحصائيات

«الأمة» يوصي بسرعة تطبيق قانون «العمالة المنزلية» لخفض تكلفة الاستقدام

وافق مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر على 481 توصية منها 186 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحسابات الختامية وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية. والجهات والهيئات المستقلة والملحقة، ووافق المجلس على 207 توصية وردت في تقارير اللجان، و57 توصية بتقرير لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس الوزراء، و31 توصية إثر نظر 8 طلبات مناقشة عن قرار اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة إسرائيل، وتعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية ومشروع المصالحة الوطنية والنواب المحبوسين في قضية دخول المجلس وتشغيل مدينة صباح الأحمد. والتعامل مع توصيات وقرارات المجلس تنظمها المادة 117 من اللائحة الداخلية التي تنص على أن لمجلس الأمة إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك، وللمجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة. ونواصل في هذا العدد نشر توصيات المجلس للحكومة في دور الانعقاد الثاني:

احصائية بعدد التوصيات موزعة على الجهات

العمالة المنزلية

التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بدراسة أسباب عدم تطبيق قانوني العمالة المنزلية وتضمن التقرير 5 توصيات هي:

1– ضرورة ضمان تحقيق القانون أهدافه وطموحات المواطن في توفير خدمة العمالة المنزلية المؤهلة والمدربين بأسعار تكون بمتناول اليد والحد من الأرباح الكبيرة التي تجنيها المكاتب الخاصة نظير توفير الخدم ولأن القانون حدد نسبة الأرباح الشركة بما لا يتجاوز 10 % من تكلفة الاستقدام فذلك يقتضي من الشركة العمل نحو تقليل تكاليف العمل في الشركة لانعكاس ذلك على أسعار الخدمة وبهذا الخصوص تؤكد اللجنة ضرورة:

– العمل على تقليل النفقات الثابتة للشركة كاختيار مقر مناسب للشركة بتكلفة معقولة ذلك أن نفقات الثابتة ستكون جزءًا من نفقات الاستقدام التي يحسب على أساسها نسبة الربح المسموح بها قانونًا وهي 10 % من تكلفة استقدام كل عامل.

– التنسيق مع جمعيات النفع العام لتأمين مقارّ في الجمعيات للشركة بأسعار رمزية وفي أماكن منتشرة بحيث تكون قريبة من جميع المواطنين.

2– تبني سياسة المقر والحد حيث يوفر في نفس المركز جميع الجهات التي تطلب لغايات تسلم العامل المنزلي كالتحقيقات الجنائية والفحص الطبي وغيرها وهذا تسهيلًا على المواطنين وتوفيرًا للنفقات.

3– ضرورة الإسراع في وضع القانون موضع التطبيق الفعلي وهنا ترفض اللجنة أي تأخير جديد على تطبيق القانون بعد انتهاء المهلة التي حددتها الشركة وهي نهاية شهر اغسطس من العام الحالي وذلك لأهمية البدء باستقدام العمالة بما يؤثر في تخفيض نوعي لتكلفة الاستقدام والذي يتوقع أن ينعكس إيجابًا على الأسرة الكويتية.

4– تكثيف الحملات التوعوية بالقانون خاصة لأصحاب العمل وغيرهم من الأشخاص المخاطبين به وذلك من خلال الدورات التعليمية.

5– ضرورة إسراع الحكومة بإصدار اللوائح التنفيذية وذلك لضمان تطبيق القانون ضمن المدة الدستورية ولمنع إحداث أي فراغ تشريعي أو تفسيرات تبتعد عن غايات القانون.

تعليم قيادة السيارات

التقرير السادس للجنة حماية الأموال العامة بشأن تقرير ديوان المحاسبة عن فحص وتدقيق المستندات والإجراءات المتعلقة كافة بعملية قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات وانتهت اللجنة إلى إحالة الأوراق على النيابة العامة وتضمن التقرير 10 توصيات وهي:

1 – ضرورة العمل على تحديث القواعد والشروط والضوابط والإجراءات التي تحكم برنامج بيع حصص الحكومة في الشركات المساهمة المملوكة لها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة واعتمادها من مجلس الإدارة الحالي، وعدم استمرار العمل بقرار اللجنة التنفيذية والمعتمد من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ 12/10/1996 حيث إن العمل بهذا القرار كان ضمن نطاق زمني ينتهي في نهاية عام 1998، والذي تضمن صلاحيات مالية وتفويضات معتمدة من مجلس الإدارة المسؤول عن إصداره آنذاك، ودون الإشارة إلى ما يفيد موافقة مجالس الإدارة المتعاقبة عليه واستمرار العمل به لما لذلك من آثار تتعلق بسلامة وقانونية ما تم بموجبه إصدار القرارات والموافقات، فضلًا عن عدم مواءمته والمستجدات والمتغيرات كافة التي طرأت على الصعيدين التشريعي والاقتصادي.

2 – إعداد خطة استراتيجية لتطوير وتنمية الاستثمارات المحلية وبما يساهم في خلق فرص عمل للمواطنين، ويتسق مع تحقيق أغراض الهيئة في استثمار جزء رئيسي من أموال الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة في الأسواق المالية في استثمارات طويلة الأجل تحقق أعلى عائد.

3 – تحديث اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للاستثمار والصادرة في يناير 1989 بما يواكب التطورات الهائلة على الأصعدة التشريعية والاقتصادية والمالية كافة لإحكام الرقابة على أوجه أعمال الهيئة العامة للاستثمار.

4 – معالجة أوجه القصور والخلل في الإجراءات والشروط المتعبة لبيع مساهمات الهيئة العامة للاستثمار عن طريق المزادات العلنية والتي أضرت بالمال العام والتي أشرنا إليها سلفًا في التقرير.

5 – ضرورة وضع ضوابط تتعلق بكيفية تقييم سعر السهم في الشركات غير المدرجة ووضع آليات وإجراءات يجب الالتزام بها في هذا الشأن لتلافي أوجه الخلل التي أضرت بالأموال العامة التي أشرنا إليها سابقًا.

6 – إعداد دراسة لجميع الشركات غير المدرجة واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدراجها بسوق الأوراق المالية بما يحقق الشفافية في تحديد سعر السهم ويسهل عملية الطرح على المواطنين وتقوي سوق المال الكويتي وبما يتسق وقاعدة توسيع المساهمين.

7 – ضرورة إعداد الدراسات المستفيضة للشركات المملوكة للهيئة بهدف تطويرها وزيادة أرباحها من خلال تطوير الأنشطة القائمة أو إضافة أنشطة جديدة بعد حصر المساحات غير المستغلة لما لذلك من أثر على زيادة ربحية الشركات وقيمة الأسهم.

8 – ضرورة معالجة أوجه القصور والخلل بشأن الضوابط والشروط التي تحكم إجراءات المزادات العلنية والتي تتم بطريقة تلحق الضرر بالمال العام على الوجه الذي أوضحناه تفصيلًا سلفًا.

9 – يجب مراعاة أوضاع العمالة الكويتية بما يكفل حماية حقوقهم وعدم تهديد مستقبلهم الاجتماعي والأسري بما يتسق والسياسة العامة للدولة.

10 – يجب مراعاة الأخذ في الاعتبار تقييم الأراضي التي تستغلها الشركات المزمع بيعها مقابل حق الانتفاع حيث لم يتضمن تقييم سهم الشركة الكويتية لتعليم قيام السيارات ذلك، الأمر الذي أضر بالمال العام خاصة في ضوء إمكانية إضافة استغلالات جديدة أو أنشطة جديدة أو مشاركة الغير بعد موافقة وزارة المالية – إدارة أملاك الدولة.